



أسامة دباب
في الحلقة الثانية من معرض ردوده على استفسارات قراء «الأخبار» وتساؤلاتهم أشار الأمين العام لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بالإجابة فوزي المجدي إلى جهود البرنامج في مواجهة التداخبات السلبية للأزمة المالية العالمية والتي نجم عنها إنهاء خدمات بعض العاملين الكويتيين في بعض شركات القطاع الخاص، ومنها إعداد البرنامج لمشروع التأمين ضد البطالة الذي يحقق الأمن الاجتماعي والاستقرار الوظيفي للمواطن في القطاع الخاص بالإضافة إلى العديد من المقترحات الأخرى، مشيدا بسرعة تفاعل الحكومة والنواب مع قضية المسرحين مما كان له بالغ الأثر في التخفيف من حدة معاناتهم. وأوضح المجدي أن الأرقام التي تداولتها وسائل الإعلام بشأن المسرحين كانت غير حقيقية ومبالغ فيها وعدد المسرحين في فترة الأزمة الاقتصادية من أكتوبر 2008 وحتى يونيو 2009 لا يتجاوز الـ 900 مسرح، لافتا إلى سعي البرنامج الحثيث إلى إصلاح الخلل في تركيبة قوة العمل وتحجيم البطالة إلى الحدود المقبولة اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا.

وشدد الأمين العام لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بالإجابة على أن قانون العمل الأهلي يتضمن حوافز للعاملين في القطاع الخاص ويكفل لهم الاستقرار الوظيفي ويحميهم من التعسف، مشيرا إلى أن عملية تغيير اتجاهات المواطنين تجاه الفرص الوظيفية في القطاع الخاص أتت ثمارها وهذا ما تتيحه الأرقام والإحصاءات الرسمية للدولة، مؤكدا على أن القطاع الخاص هو أحد أجنحة التنمية في الدولة ومستقبل الاقتصاد الوطني. المجدي كان ضيفا على ديوانية «الأخبار» وأجاب عن أسئلة واستفسارات القراء وتفاعل مع طموحاتهم وألامهم فإلى التفاصيل:

◆ **الأمين العام لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بالإجابة يرد على أسئلة قراء «الأخبار» (2 - 2)**

فوزي المجدي:

مشروع التأمين ضد البطالة يحقق الأمن الاجتماعي والاستقرار الوظيفي للمواطن في القطاع الخاص



كما ان مجلس الوزراء اصدر قراره بتشكيل لجنة لتولي دراسة جميع ابعاد المشكلة واقتراح الحلول العملية المناسبة لها بما يراعي جميع الاعتبارات والجوانب الاجتماعية والاقتصادية والقانونية وجميع انعكاساتها وآثارها المختلفة. وقد باشرت اللجنة عملها حيث قامت بالنظر في دراسة آثار الأزمة المالية على سوق العمل والعمالة الوطنية واقتراح الأليات والإجراءات لمعالجتها حتى يمكن حماية العمالة الوطنية والأسر الكويتية مما قد ينتج عن هذه الأزمة من آثار اقتصادية واجتماعية ووفر البرنامج جميع الإمكانيات لاستقبال المسرحين وتم الإعلان في جميع وسائل الاعلام عن استقبالهم تحديد المستندات المطلوبة لهم، وإعداد خطة أعمال ناجحة بكل المقاييس بعد عقد عدة اجتماعات مع مجموعة من الموظفين لاستقبال المسرحين وتسجيلهم وتسلم أوراقهم، وإعداد ملفات لكل متقدم حيث تم الاستقبال الفعلي منذ صباح الأحد الموافق 2009/8/9 وبدأت اللجان دراسة الملفات ووضع المقترحات المناسبة، وبالفعل فقد تضمنت مقترحات اللجنة وضع آلية مبروسة لمعالجة جميع الحالات التي قد تتعرض لمثل هذه الحالات مستقبلا مما يستهدف أعداد مشروع قانون للتأمين ضد البطالة وتشجيع المواطنين على الإخراط في العمل الحر والتوسع في انشاء المشروعات الصغيرة عن طريق ايجاد الحوافز والمزايا المناسبة. وقد تم اتخاذ الخطوات اللازمة نحو التعاون مع مجلس الأمة لإصدار قانون شامل ضد البطالة للتصدي للمشكلة المتمثلة في قرار مجلس الوزراء الجديد رقم 675 اول لسنة 2009 بشأن المسرحين بالقطاع الخاص الذي يسري على كل كويتي قادر على العمل انتهت الجهة غير الحكومية التي يعمل بها خدماته دون ارادته من الفترة 2008/8/1 حتى 2009/12/31 ويستحق المسرح

العمل حتى يحقق اهدافه الربحية، وفي نفس الوقت هو حريص على مكافأة المبدعين والجادين. ورغم قلة هذا العدد الا ان اللجنة لم تهمل قضية المسرحين واقتربت مراعاة المتضررين، وقد قرر مجلس الوزراء الموقر منح اعانة بطالة للمسرحين عن العمل بالجهات غير الحكومية مع وضع ضوابط وشروط للصرف. يذكر ان البرنامج قام برفع عدد من التوصيات من خلال اللجنة المكلفة تتضمن الحلول التي وضعها منها مشروع قانون التأمينات ضد البطالة والتوسع في انشاء المشاريع الصغيرة وتنفيذ قرار النسب الجديد وكذلك التعجيل في اقرار قانون العمل بالقطاع الأهلي. كيف تقيم الاداء الحكومي في معالجة قضية المسرحين وما مدى التعاون بين الحكومة والمجلس؟ اود هنا ان اعرب عن سعادتي لقرار العديد من التوصيات التي رفعها الاخوة اعضاء مجلس الأمة الى مجلس الوزراء الموقر وصدر بها القرار الجديد. وقد تفاعلت الحكومة بشكل سريع وكبير مع الاخوة المسرحين بالقطاع الخاص وواجهت هذه الأزمة بمختلف ابعادها ونتائجها على اطار منطلقات اساسية تحرص الدولة على تكريسها من خلال ضمان مقومات العيش الكريم للاسرة الكويتية وهو مبدأ لا تفرط فيه مهما قل او كثر عدد المتضررين من الأزمة ويأتي ذلك تحقيقا للعدالة في حماية مقومات العيش الكريم للمفرد والمجتمع على السواء، واضاف ان هذا يأتي انطلاقا من الحرص على الرونة المضبطة وفق اسس واضحة في التعامل مع مخرجات هذه الأزمة بما لا يؤثر سلبا على استقرار العملة الوطنية في القطاع الخاص.

شاملة لجميع الاحتمالات وإعداد خطط عاجلة وآجلة لاستدراك الموقف الحالي ووضع الحلول المناسبة لحل المشكلة ودعم العمالة الوطنية، وتوفير بدل التسريح وإيجاد فرص وظيفية أخرى تتوافق وتخصصاتهم العلمية والعملية، وقد تم رفع هذه الخطط الى ديوان الخدمة الذي رفعها الى مجلس الوزراء. وقد تفاعل مجلس الوزراء في متابعة الأزمة المالية التي حدثت للعمالة الوطنية في القطاع الخاص، فأصدر قرارات عديدة لتكليف الجهات المعنية بإعداد الدراسات الملأمة لحل الأزمة وقد تم تكوين لجنة من برنامج إعادة الهيكلة لدراسة حجم المشكلة وأثرها على العاملين لدى شركات ومؤسسات القطاع الخاص، ثم رفع توصياتها بعدة التزامات وتعديلات تشريعية منها إصدار تشريع لصرف بدل مؤقت للمسرحين عن العمل حتى يتمكنوا من مواجهة أعباء المعيشة لحين توفير فرصة وظيفية مناسبة. وتبين للجنة حقيقة الوضع خلال الدراسات والإحصاءات ان من انتهت خدماتهم خلال الفترة من اول أكتوبر 2008 وحتى الـ 30 من يونيو 2009 (2008/10/1 الى 2009/6/30) تقارب أعداد من انتهت خدماتهم في الفترة ذاتها العام الماضي. وهذا يؤكد ان تأثر العمالة الوطنية لدى الجهات غير الحكومية محدود وفي قطاعات معينة دون أخرى، وفي الحقيقة عددهم أقل بكثير مما تناقلته الصحف ووسائل الاعلام في هذا الخصوص. وان الرقم المشار اليه في الحقيقة يشمل العامل الذي استقال من وظيفته لانه وجد فرصة أخرى افضل في القطاع الخاص او ليقوم بإدارة مشروع حر خاص به، وكذلك أنهيت خدمة عدد من العاملين ممن لا يلتزمون او انقطعوا عن العمل فصاحب الشركة هدفه الأساسي الربح لهذا فهو يريد انتاجية معينة ومحددة من

ما أهداف مشروع قانون التأمين ضد البطالة؟ في مواجهة ما نجم عن الأزمة المالية العالمية وتداخباتها السلبية خاصة ما لوحظ مؤخرا من قيام بعض شركات ومؤسسات القطاع الخاص بإنهاء خدمات بعض العاملين الكويتيين لديها فقد تم اتخاذ العديد من الخطوات في هذا الصدد منها: 1- أعد البرنامج مشروع قانون للتأمين ضد البطالة يهدف الى تحقيق الأمن الاجتماعي والاستقرار الوظيفي وتكامل المنظومة التأمينية للمواطن الموظف في القطاع الخاص. 2- تمت دراسة مشروعات القوانين المعروضة على المجلس ومنها قانون تعزيز الاستقرار المالي، حيث تم اقتراح تضمين القانون نصا يسمح لمجلس الوزراء بتقرير دعم مالي للعاملين الكويتيين الذين تنهى خدماتهم بسبب الأزمة المالية. وحتى لا تتفاقم المشكلة مستقبلا لسبب أو آخر كإنتاج الحلول الطارئة أو الاجتهادات غير المدروسة. وبالتالي يتضح انه من الضروري العمل بالمقترحات التالية حتى يتمكن برنامج إعادة الهيكلة من تحقيق أهدافه والسير قدما لإصلاح الخلل في تركيبة قوة العمل بالكويت وتحجيم البطالة السى الحدود المقبولة اقتصاديا وأمنيا فإنه يجري العمل على إعداد مجموعة من الحلول والمقترحات التي تتيح آليات متعددة للتعامل مع هذه المشكلة وحتى تكون الكويت نموذجا يحتذى في مواجهة مشكلة البطالة ومن بين تلك المقترحات: 1- قانون العمل في القطاع الأهلي تضمن مزايا للعاملين في القطاع الخاص تكفل تقريب المزايا بين القطاعين العام والخاص وإيجاد ضمانات تكفل الاستقرار الوظيفي وحماية الموظف في القطاع الخاص من الفصل التعسفي والذي شهد جدلا يشاد به من قبل أعضاء المجلس وأعضاء لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية وممثلي غرفة تجارة والصناعة والتباينات ليكون معبرا عن جميع القطاعات ومليبا لحاجاتها. 2- قانون التأمين ضد البطالة والذي سبقت الإشارة اليه. 3- تعديل بعض أحكام القانون رقم 19 لسنة 2000 لتتواءم مع التغييرات التي تطرأ على سوق العمل ومواجهة الأزمة الاقتصادية بما يحقق الرعاية الكاملة.

◆ سداء بتفاعل الحكومة والنواب مع المسرحين مما كان له بالغ الأثر في التخفيف من معاناتهم

◆ القطاع الخاص أحد أهم أجنحة التنمية المرجوة ومستقبل الاقتصاد الوطني

بدلا نقديا يعادل 60% من الراتب الخاص للتأمين الأساسي والتأمين التكميلي لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ثم يضاف الى الناتج مبلغ 220 دينارا شهريا. كما ان القرار يستوجب ألا يقل عمر المسرح عن 18 سنة وأن يكون مؤمنا عليه سسته اشهر متصلة على الأقل قبل انتهاء خدمته، والا تكون خدمته قد انتهت بسبب الاستقالة او الانقطاع عن العمل او بصور حكم يعقوبة مقيدة للحرية في جنائية او جريمة مخلة بالشرف او الأمانة، وأن يكون مقيدا لدى برنامج إعادة الهيكلة عن المدة المذكورة والا يكون مستحقا لمعاش تقاعدي. كما أكد قرار مجلس الوزراء على تولي برنامج إعادة الهيكلة تنفيذ هذا القرار وتشكيل لجنة برئاسة أمين عام البرنامج للنظر في التظلمات التي تقدم، كما تم تكليف بنك الكويت المركزي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالنظر في وضع المسرحين المتخذ بحقهم إجراءات قضائية عن فترة تسريحهم من العمل وبحث وضع المتأخرين عن تسديد اقساطهم بسبب تسريحهم من العمل. كما كلف مجلس الوزراء المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدراسة الجوانب القانونية والفنية لاحتساب فترة التسريح ضد فترة الخدمة البقية من 23

الصعوبات والمعوقات

- تبلورت أهم المشاكل والمعوقات التي تحول دون إمكانية استمرار الالتزام بقرار تحديد نسب العمالة الوطنية في التالي:
- استمرار التفاوت في المزايا بين العاملين في الحكومة والقطاع الخاص
- استقطاب القطاع الحكومي للكوادر المتميزة (الهندسية، الطبية، التعليمية) رغم عدم توافر الأعداد المناسبة من خريجي هذه الكوادر
- عدم صدور قانون العمل الأهلي الجديد
- عدم تطبيق المهن والمخرجات التعليمية مع الاحتياجات المطلوبة لسوق العمل
- تدني الرواتب في بعض المهن
- عدم جاذبية بعض القطاعات أو المهن للعمالة الوطنية
- وجود أعداد كبيرة من المسجلين (الباحثين عن عمل) من الإناث كبار السن والراغبات فقط في الاستفادة من المزايا التي كفلها قانون دعم العمالة.



المجدي يرد على أسئلة واستفسارات القراء

حملة التحدي والمعارض

- شملت جهود وانشطة فريق التحدي العديد من الأنشطة ابرزها:
- 1- زيارات ميدانية للمدارس والجامعات (82 مدرسة تضم 3144 طالبا وطالبة).
- 2- زيارة عدد من الجامعات والكليات (11 جهة وتضم 850 طالبا وطالبة).
- 3- تنظيم وعقد المهرجانات والمعارض والأمسيات والحملات الخفائية (3915 مشاركا).
- 4- أنشطة اعلامية توعوية اذاعية وتلفزيونية (9 محطات اذاعة وتلفزيون).
- 5- نشر الاخبار والتصريحات الخاصة بالبرنامج (230 خبرا ومادة اعلامية).
- 6- مطبوعات صادرة عن فريق التحدي (عدها 6 كتب ونشرات وبروشورات).
- 7- نشاطات توعوية باهمية العمل في القطاع الخاص